

مساهمة النظام البنكي في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة قياسية (1962-2016)
THE CONTRIBUTION OF THE BANKING SYSTEM TO ACHIEVING ECONOMIC GROWTH -
ECONOMETRIC STUDY (1962-2016)

قنوني حبيب*، عامر عبد الرحمن**

Received date: 20/05/2018, Accepted date: 15/11/2018, online publication date: 07/12/2018

الملخص

أثبتت العديد من الأبحاث والدراسات الاقتصادية أن النظام البنكي له تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية، من خلال قدرته على تحويل مبالغ من الادخار إلى الاستثمار الخاص. فهذا العمل يعمل على دراسة هذه الإثباتات في حالة البنوك الجزائرية ودورها في التنمية. ومن أجل هذا استعملنا دراسة قياسية والتي سمحت لنا بدراسة تأثير بعض متغيرات الأداء البنكي على النمو الاقتصادي - كأهم مؤشر لقياس التنمية الاقتصادية - في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1962 حتى 2016. وكنتيجة لهذا البحث وجدنا أن هذه المتغيرات لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي خاصة متغير القروض كونه الوظيفة الأساسية للبنك. أي أن أداء البنوك في الاقتصاد الجزائري ما يزال بعيدا عن تحقيق التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الأداء البنكي، المتغيرات البنكية، التنمية الاقتصادية، النمو الاقتصادي، دراسة قياسية.

ABSTRACT

Several economic studies have shown that the banking system has a positive effect on economic development, through its ability to transfer a large mass of savings resources to the productive investment needs of the private sector. This work has a purpose to study these demonstrations in the case of Algerian banks and its role in development. To arrive at the final result, we used an econometric method that helped us to study the impact of banking variables on economic growth - as an indicator of economic development - in Algeria during the period 1962-2016. We

* guenouni79@yahoo.fr، أستاذ محاضر "أ"، جامعة مصطفى إسمبولي-معسكر، الجزائر.
** ameur_abderrahim@yahoo.fr، أستاذ محاضر "أ"، جامعة مصطفى إسمبولي-معسكر، الجزائر.

have found qs result of this work, that banking variables have a negative effect on economic growth, especially the credit variable, so for this, the banking role in Algeria is still far from achieving economic development.

Keywords: Banking system, Indicators of development of the banking system, economic growth, econometric study.

JEL Code: E58, N17, O38.

Citation: AMEUR, A., GUENNOUNI, H. (2018). The contribution of the banking system to achieving economic growth – Econometric study (1962-2016). *Journal of Finance and Corporate Governance*, Vol., 2, No. 1: pp. 41-50. (Jun 2018); ISSN: 2602-5655.

المقدمة

أصبح من الضروري في الوقت الراهن التطرق إلى أهمية النظام المالي ودوره في تمويل التنمية. فالنظام المالي في الاقتصاديات المتطورة يعد أساسيا ومحوريا، لأنه يعتبر قلب النظام الاقتصادي من خلال مساهمته في تقدمها ورفيها، حيث أنه يلعب دور مهم وفعال، من خلال توجيه أو توزيع الموارد المالية الآتية من الادخار إلى استثمارات القطاع الخاص المنتجة والخالقة للقيمة.

"... النظام المالي له دور مركزي وخاص في الاقتصاديات النقدية، لأنه يستطيع أن يقدم للمقترضين السيولة اللازمة والمطلوبة، بدون أن تكون هذه السيولة مأخوذة من ادخار سابق... النظام المالي يسمح لتراكم رأس المال من خلال ادخار أولي بالتحرك والتحرك..." (Aglietta, 2001)، إضافة إلى أنه "..... يعتبر دور النظام المالي فعالا في تمويل الاقتصاديات التي تعتبر في طريق النمو، إضافة إلى مقدرته إلى دفع هذه الاقتصاديات إلى استدراك التأخر في ميادين التصنيع..." (Alexander, 1962)

إرساء معالم نظام مالي فعال يعتبر اليوم من الأمور ذات الأولوية من أجل الوصول إلى نمو اقتصادي في المدى الطويل، "... فالبنوك هي الوسيط المالي الأكثر فعالية خاصة في البلدان النامية، بسبب: الهياكل الإنتاجية، نقص مصداقية المعطيات المحاسبية وضيق الأسواق... (Joseph, 2000).

من خلال الأهمية التي بدأ يكتسبها النظام المالي عامة، والبنكي خاصة، بدأت تظهر الكثير من الدراسات تناولت مدى تأثير النظام البنكي على التنمية الاقتصادية، وعليه ظهرت أعمال نظرية وأخرى تجريبية، ارتكزت على تبين العلاقة التي يمكن أن تجمع بينهما.

أغلبية هذه الدراسات بينت أنه توجد علاقة موجبة قوية بين النظام البنكي والتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في توجيه الموارد اللازمة لتمويل المشاريع وخلق القيمة المضافة (التوجيه الأمثل للموارد)، سواء كانت الدول متقدمة أو في طريق النمو.

فالنظام البنكي يمكن له أن: (Ross, 1996)

- يسهل الحماية ضد الأخطار ويسمح بتقسيمها،
- يسمح بتوزيع وتوظيف جيد للموارد المالية،
- يسمح بمراقبة ومتابعة جيدة للمسيرين والمؤسسات من طرف المساهمين،
- يسمح بتحريك وتطوير الادخار المحلي،
- يسهل تبادل السلع والخدمات.

(Bernank (1989) Gertler و Bernank ، (Williamson, 1987) (1987) Williamson
(1989) gertler & (1990) (Bernanke & gertler, 1990) ، بينوا أن وجود البنك في ظل
العدد الكبير من العقود المالية، يمكن له أن يحمل على عاتقه مسألة الاستفسار حول مردودية
المشاريع الممولة، كما أنه يمكن له وضع نظام ضمان لحماية المقرضين، الأمر الذي سيساهم في
تحقيق النمو.

(Mc Kinnon (1973) (Mckinnon, 1973) بين أن في حالة عدم وجود البنك، من الصعب
تمويل مشاريع ذات تقنيات إنتاج فعالة. إضافة إلى ذلك، وبما أن الادخار يعد مصدر كل
الاستثمارات، وأن تراكم رأس المال هو مصدر النمو، أصبح من الضروري تطوير الوسائل التي
من شأنها زيادة جلب الادخار.

Shaw (1973) (Shaw, 1973)، أقر أن الوساطة البنكية هي شرط أساسي للنمو الاقتصادي،
لأن عملية جمع الادخار من طرف شخص ما تكون ذات تكاليف باهظة و غير مطابقة، لكن هذه
العملية تكون سهلة في حالة وجود وسيط بنكي.

Greenwood و Smith (1995) (Greenwood & Smith, 1995) أوضحوا أن عملية
تجميع الادخار تعد الأساسية في تمويل الاقتصاد، من خلال سماحها لتوسيع إمكانية الإنتاج باستعمال
طرق ذات تكنولوجيا عالية، الأمر الذي يدفع بالمنتج إلى التخصص، وبالتالي ظهور أنواع كبيرة من
السلع. وبالتالي الوساطة البنكية تسهل عملية التخصص الأمر الذي يساهم في النمو الاقتصادي.

Patrick (1966) (Patrick, 1966) قدم استفسارا حول وجود علاقة سببية lien de causalité
بين الوساطة البنكية و النمو الاقتصادي. في هذه الحالة ميز المفكر بين مرحلتين في النمو
الاقتصادي، الأولى، هي أن الوساطة البنكية هي التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي، وهي مرحلة
العرض الموجه (supply leading)، أين تسمح البنوك بتحويل رؤوس الأموال من قطاع قديم غير
منتج نحو قطاع حديث فعال، وتكون هذه التحويلات في حالة تصاعدية، مع مراعاة مشكل الإفلاس
الذي يمكن أن تتعرض له هذه المؤسسة. لكن بمجرد انتهاء هذه المرحلة، اتجاه السببية ينعكس،

وهي مرحلة الطلب المتتابع (demand following)، أين يصبح البنك غير مبال بالخدمات المطلوبة منه.

بالرغم من كل هذه الدراسات التي أثبتت أن النظام البنكي له تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية بصفة عامة والنمو الاقتصادي بصفة خاصة، ظهرت دراسات أخرى تبين العكس " ... من خلال هذا وخلافا لكل النتائج النظرية والتجريبية السابقة، يمكن للبنوك أن تلعب دورا سلبيا على النمو إذا لم تستطع السيطرة على وظيفتها الأساسية والمتمثلة في منح القروض وقدرتها على خلق الائتمان " (Hay, 2000) "création monétaire"

من خلال هذا البحث البيبليوغرافي لعلاقة النظام البنكي والتنمية الاقتصادية تكون إشكالية بحثنا على النحو التالي:

ما هي طبيعة العلاقة بين الأداء البنكي والتنمية الاقتصادية في الجزائر؟

وتتفرع من هذه الإشكالية سؤالين رئيسيين على النحو التالي:

- ما هي أهم المتغيرات الاقتصادية المفسرة للأداء البنكي؟
- ما علاقة هذه المتغيرات بالنمو الاقتصادي كأهم مؤشر للتنمية الاقتصادية؟

ويهدف هذا العمل إلى تبيان العلاقة التي تربط بين البنوك من خلال متغيراتها الاقتصادية والنمو الاقتصادي، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدنا على طريقة IMRAD من خلال عرض المقدمة إلى طريقة العمل وصولا إلى النتائج وتحليلها.

1- طريقة العمل (دراسة تجريبية لحالة الجزائر)

أ- تقديم النموذج:

بعد سرد أهم النتائج التي جاءت بها الدراسات النظرية والتجريبية في مجال علاقة النظام المالي بصفة عامة والنظام البنكي بصفة خاصة بالتنمية الاقتصادية، سوف نقوم بإجراء دراسة قياسية على لهذا الموضوع في حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى 2016، وعليه سوف نقوم بتطبيق النموذج التالي:

$$\text{Log PIBtête} = C + \beta_1 \text{LogSAVE} + \beta_2 \text{LogMASS} + \beta_3 \text{LogCRED} + \beta_4 \text{LogCRED.P} + \varepsilon_i$$

حيث:

PIBtête: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر عن التنمية الاقتصادية.

SAVE: نسبة الإيداع المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر عن مستوى حجم النظام البنكي.

MASS: نسبة M₂ إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر عن سيولة الاقتصاد.

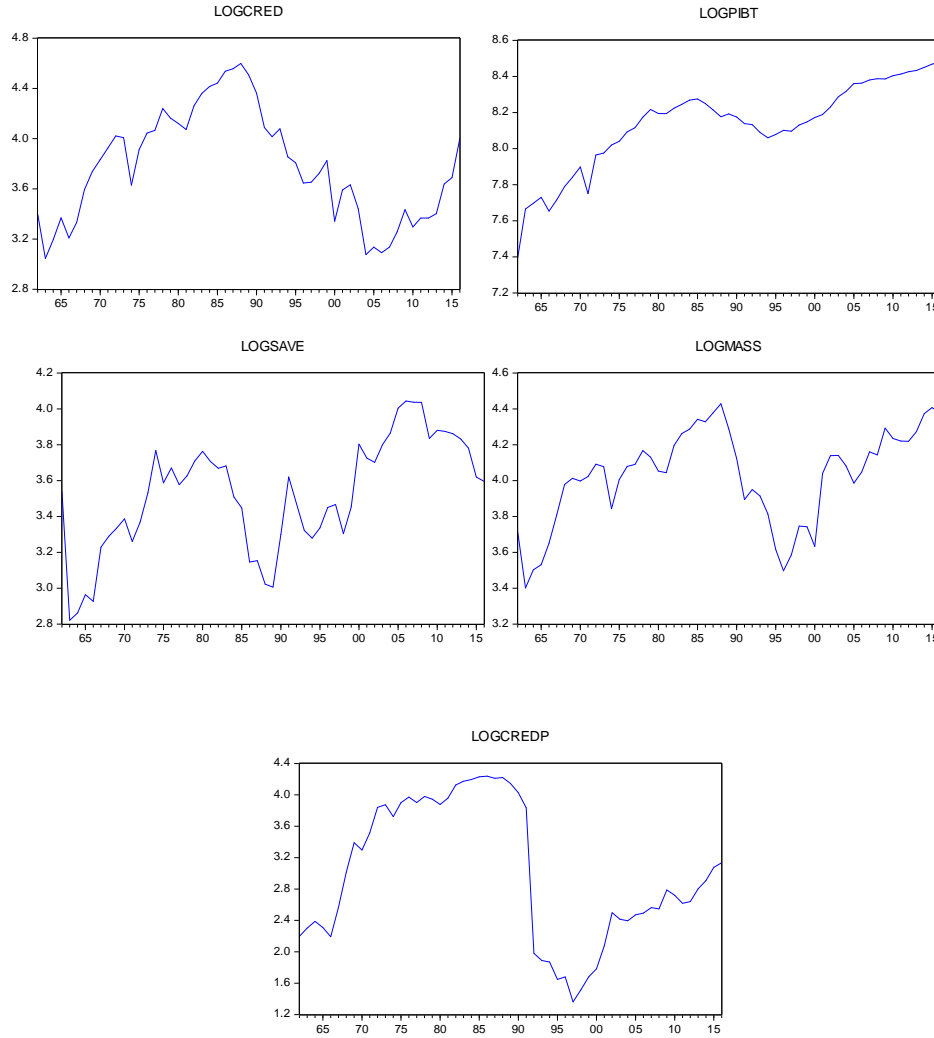
CRED: نسبة القروض الموجهة للاقتصاد إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر عن الوظيفة الأساسية للبنوك.

CRED.P: نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص كمؤشر عن مدى مساهمة البنوك في التنمية.

C: الثابت، β_i : المعلمات المراد تقديرها، ε_i : حد الخطأ العشوائي.

ب- التمثيل البياني للسلاسل الزمنية

والشكل البياني التالي يبين تطور المتغيرات خلال هذه المرحلة:



ج-دراسة الاستقرار:

من خلال هذه الأشكال البيانية يتبين لنا أن هذه السلاسل الزمنية غير مستقرة في سلسلتها الأصلية، وعليه نقوم بإجراء اختبار الاستقرار لها من خلال اختبار ديكي-فولر المطور ADF عند نموذج بدون (none)، والجدول الموالي يبين نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (01): اختبار ADF لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	السلسلة	مستوى المعنوية %5	إحصائية الاختبار t-Statistic	الاحتمال Prob	نتيجة الاستقرار
LogPIBtête	الأصلية	-1.947248	2.194494	0.9926	غير مستقرة
	الفرق الأول	-1.947248	-5.138633	0.0000	مستقرة
LogCRED	الأصلية	-1.946996	0.296661	0.7681	غير مستقرة
	الفرق الأول	-1.947119	-7.479704	0.0000	مستقرة
LogSAVE	الأصلية	-1.946996	-0.123070	0.6367	غير مستقرة
	الفرق الأول	-1.947119	-8.443918	0.0000	مستقرة
LogMASS	الأصلية	-1.946996	0.637862	0.8510	غير مستقرة
	الفرق الأول	-1.947119	-6.736421	0.0000	مستقرة
LogCRED.P	الأصلية	-1.946996	0.004443	0.6797	غير مستقرة
	الفرق الأول	-1.947119	-5.858175	0.0000	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 7

من خلال نتائج الاستقرار نلاحظ أن كل السلاسل الزمنية مستقرة بعد الفرق الأول وبالتالي هذه المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وعليه لا بد من إجراء اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen.

د- اختبار التكامل المشترك

الجدول رقم (02): اختبار التكامل المشترك

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.458220	74.61783	69.81889	0.0197
At most 1	0.332567	42.13434	47.85613	0.1550
At most 2	0.178139	20.70555	29.79707	0.3763
At most 3	0.154014	10.30781	15.49471	0.2578
At most 4	0.026867	1.443427	3.841466	0.2296

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 7

من خلال نتائج هذا الاختبار نرفض فرضية العدم (عدم وجود تكامل مشترك) وذلك لأن الاحتمال أقل من 0,05 أي أنه توجد معادلة تكامل واحدة، وهذا يعني أنه هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات long run association، وعليه نقوم بعملية التقدير باستعمال نموذج معامل تصحيح الخطأ VECM.

ه- نموذج VECM:

الجدول رقم (03): نتائج التقدير

$$D(\text{LOGPIBT}) = C(1) * (\text{LOGPIBT}(-1) - 0.434721962338 * \text{LOGCRED}(-1) + 0.295460739759 * \text{LOGCREDP}(-1) - 0.472140202078 * \text{LOGSAVE}(-1) - 1.12348349285 * \text{LOGMASS}(-1) - 1.19151747868) + C(2) * D(\text{LOGPIBT}(-1)) + C(3) * D(\text{LOGPIBT}(-2)) + C(4) * D(\text{LOGCRED}(-1)) + C(5) * D(\text{LOGCRED}(-2)) + C(6) * D(\text{LOGCREDP}(-1)) + C(7) * D(\text{LOGCREDP}(-2)) + C(8) * D(\text{LOGSAVE}(-1)) + C(9) * D(\text{LOGSAVE}(-2)) + C(10) * D(\text{LOGMASS}(-1)) + C(11) * D(\text{LOGMASS}(-2)) + C(12)$$

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.027902	0.054964	-0.507646	0.6145
C(2)	-0.357241	0.163161	-2.189499	0.0345
C(3)	0.055890	0.121340	0.460604	0.6476
C(4)	-0.069488	0.058030	-1.197441	0.2382
C(5)	-0.052559	0.058283	-0.901800	0.3726
C(6)	0.068844	0.025051	2.748124	0.0089
C(7)	0.019126	0.024289	0.787429	0.4357
C(8)	0.006706	0.063290	0.105960	0.9161
C(9)	0.019329	0.040132	0.481625	0.6327
C(10)	0.114020	0.082390	1.383906	0.1741
C(11)	0.024330	0.089472	0.271926	0.7871
C(12)	0.016591	0.007114	2.332156	0.0248
R-squared	0.337288	Mean dependent var		0.015107
Adjusted R-squared	0.155042	S.D. dependent var		0.047041
S.E. of regression	0.043241	Akaike info criterion		-3.244885
Sum squared resid	0.074791	Schwarz criterion		-2.794598
Log likelihood	96.36701	Hannan-Quinn criter.		-3.072255
F-statistic	1.850728	Durbin-Watson stat		2.079082
Prob(F-statistic)	0.077068			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 7

من خلال نتائج التقدير نلاحظ أن النموذج مقبول احصائياً عند 10% (احتمال فيشر 0,07)، أما فيما يخص قوة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع فهي ضعيفة جداً حيث أن المتغيرات المستقلة تفسر فقط 15% من المتغير التابع فيما تبقى 85% تفسرها متغيرات غير مدرجة في النموذج، لكن هذا لا يمنعنا من التأكيد إن كانت هناك علاقة طويلة الأجل أو قصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة والتابع.

نلاحظ أن C(1) (حد الخطأ لـ VECM) ذو إشارة سالبة (-0,02)، لكن حسب احتمال اختيار ستودنت فهو غير معنوي (0,61) وبالتالي يمكن القول أنه لا توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع.

أما فيما يخص العلاقة قصيرة الأجل بين كل متغير مستقل والمتغير التابع سوف نقوم باختبار Wald، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): نتائج اختبار Wald

F-statistic

Null Hypothesis	Value	df	Probability
C(2)=C(3)=0	3.213972	(2, 40)	0.0508
C(4)=C(5)=0	1.016989	(2, 40)	0.3708
C(6)=C(7)=0	4.065366	(2, 40)	0.0247
C(8)=C(9)=0	0.130209	(2, 40)	0.8783
C(10)=C(11)=0	1.006088	(2, 40)	0.3747

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 7

انطلاقاً من هذه النتائج واعتماداً على احتمال احصائية فيشر، نلاحظ أنه لا توجد علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في القروض، الادخار وسيولة الاقتصاد والمتغير التابع (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) وذلك لأن الاحتمال أكبر من 5%، بينما توجد علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة الأخرى والمتمثلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المبطل وحجم القروض الموجهة للقطاع الخاص وذلك لأن الاحتمال $\geq 5\%$.

2- التحليل الاقتصادي للنتائج

من خلال النتائج الإحصائية السابقة نلاحظ أن اختبار ستودنت يبين أنه كل المتغيرات البنكية غير معنوية احصائياً (ما عدا المتغير الخاص بالقروض الموجهة للقطاع الخاص)، مما يدفعنا إلى القول أننا نستطيع حذفها من النموذج، و بالتالي نستنتج أن النظام البنكي ليس له أي دور في النمو الاقتصادي بالنسبة للجزائر طيلة هذه الفترة.

حتى ولو أهملنا هذا الاختبار (tstatistic) فإننا نلاحظ أن المتغير logCRED والذي يمثل الوظيفة الأساسية للمؤسسة البنكية يربطه علاقة عكسية بالنمو الاقتصادي، حيث أنه لما يرتفع هذا المتغير بـ 1% ينخفض النمو الاقتصادي بحوالي 0,06% .

أما بالنسبة للمتغير الخاص بالقروض الموجهة للقطاع الخاص log CRED.P تربطه علاقة طردية بالنمو الاقتصادي، فزيادة المتغير الأول بـ 1% يؤدي إلى زيادة النمو بمعدل يتراوح بين (0,01 و 0,06)% .

وبالتالي ومن خلال النتيجتين السابقتين، يتضح جلياً أن المشكل لا يكمن في القروض بشكلها الإجمالي وإنما تلك الموجهة للقطاع العام فقط، كون الموجهة للقطاع الخاص وبالرغم من تأثيرها الضعيف إلا أنها تساهم في النمو الاقتصادي، وعليه تعتبر المؤسسات الاقتصادية العمومية المستنزفة الأول للموارد المالية بدون أن تكون لديها نتائج واضحة على الاقتصاد بسبب ضعف التسبير، ولعل الأمر هذا هو الذي دفع بالمسؤولين إلى محاولة خصخصة تلك المؤسسات.

وعليه لكي يلعب النظام البنكي دوره المراد له في الاقتصاد لابد من:

- الإصلاح الفعلي وتحرير القطاع البنكي من خلال تحديث وتطوير الأطر التشريعية والرقابية.

- تقوية مفهوم استقلالية البنك المركزي للقيام بالعملية الإشرافية والتنظيمية.
- تقديم تسهيلات للمؤسسات الاقتصادية الجديدة وللمشاريع الاستثمارية الكبرى الخاصة للحصول بكل سهولة على القروض البنكية.
- تمويل ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- خلق بنوك الاستثمار وبنوك الأعمال، من أجل تمويل الاستثمارات الكبيرة وطويلة الأجل، نظرا لعجز البنوك الحالية على القيام بهذا الدور.
- توسيع شبكة النظام البنكي لتغطية كل المناطق.
- إنشاء جهاز داخل البنوك يعمل على مراقبة ومتابعة المشاريع من أجل التنبؤ بحالات التعثر المالي للقروض الممنوحة قبل حدوثها، وتقديم النصائح اللازمة للحيلولة دون توقف المشاريع، خاصة في حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إحداث قوانين وتشريعات جديدة تسمح بتطبيق المالية الإسلامية من أجل حصول البنوك على موارد جديدة والقضاء على مشكل الاكتناز.

المراجع

- Aglietta, M. (2001). *Macroéconomie financière: finances, croissance et cycles*. Editions la Découverte, 70.
- Alexander, G. (1962). *Economic Backwardness in Historical Perspective- A Book of Essays*. Cambridge: Harvard University Press.
- bernank, b., & gertler, m. (1990). Financial Fragility and Economic Performance. *Quarterly Journal of Economics*, 105(1), 87-114.
- bernank, b., & gertler, m. (1989). Agency Costs, Net Worth and Business Fluctuations. *American Economic Review*, 79(1), 31-41.
- Greenwood, J., & Smith, B. (1995). *Financial Markets in Development and the Development of Financial Markets*. Working Paper,, Rochester Center for Economic Research.
- Hay, M. (2000). Banques et Croissance : Examen Critique et Analyse en Données de Panel», Papier présenté. *17èmes Journées Internationales d'Economie Monétaire et Bancaire*, Lisbonne, 27.
- Joseph, A. (2000). *Le rationnement du crédit dans les pays en développement*. Edition L'Harmattan,23.
- Mckinnon, R. (1973). *Money and Capital in Economic development » The Brookings Institution*. Washington: The Brookings Institution.
- Patrick, H. (1966). Financial Development and Economic Growth in Underdeveloped Countries. *Economic Development and Cultural Change*, 14(2), 174-189.
- Ross, L. (1996). « *Financial Development and Economic Growth : View and Agenda*», , . working paper n°1678, Banque Mondiale, Washington
- Shaw, E. (1973). (), «*Financial Deepening in Economic development*», , . New York: Oxford University Press.
- Williamson.Stephen.D. (1987). Costly Monitoring, Loan Contracts, and Equilibrium Credit Rationing. *Quarterly Journal of Economics*, 101(1), 133-145.